بيان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

يلقيه

المستشار / علي محمد المأخذي

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للامم المتحدة

البند 1101 (التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

السيد الرئيس ،

[redacted]

اللجنة بكل كفاءة و اقتدار .

- تؤكد بلادي على ضرورة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الارهاب ، على ان تشمل تعريفا واضحا وجامعا لمعنى الارهاب يميز بينه وبين المقاومة المشروعة التي هي من حق الشعوب في دفع العدوان وفقا لميثاق الامم المتحدة .

- ادراكا من الجمهورية اليمنية لاهمية تكامل الجهود الدولية والوطنية في إطار مكافحة

[redacted]

كان اخرها القانون رقم (9) لسنة 2012 بالموافقة على انضمام حكومة الجمهورية اليمنية

[redacted]

- كما اتخذت بلادي العديد من الاجراءات على المستوى المحلي من أهمها ما يلي :

- صدور قانون بشأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والذي ينص بوضوح على تجريم كل من شرع في ارتكاب او شارك او حرض او عاون على ارتكاب أعمال إرهابية .
- تم تعديل قانون الجرائم العقوبات اليمني بحيث يتم تجريم كل مساهمة في اي عمل إرهابي

مهما كان نوعه ، بما في ذلك القيام بأعمال التحريض .

كلها عوامل لا تساعد على الاستقرار وتخلق بيئة خصبة وملائمة لتنامي نشاط هذه الجماعات المتطرفة .

- لقد أكد وفد بلادي باستمرار على التزام الجمهورية اليمنية الثابت والمبدئي باجتثاث عناصر الارهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل المقدم لها من الداخل أو الخارج ، وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في ضرب ومحاصرة هذه الجماعات المتطرفة

[redacted]

مختلف أشكال الدعم المادي والفني واللوجستي ، ووضع خطط وبرامج عملية لا تكتفي بمعالجة ظواهر المشكلة بقدر ما تهتم أيضا بمعالجة جذورها ومسبباتها الحقيقية ، وفي هذا الاطار فأننا ندعو شركاءنا الدوليين في مكافحة الارهاب الى دعم برامج إعادة التأهيل للعناصر المتطرفه ، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع التنموية ، والى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لقوات الامن ومكافحة الارهاب في معركتها ضد عناصر الارهاب والتطرف.